



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٦ / ٨ / ٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وكرم طسه محمد وكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون فس كوركيس وحسين أبو أئمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الأتي :

- التمييز المدعي - / المدير المفوض للشركة العامة لإدارة النقل الخاص / إضافة لوظيفته
وكيله المحامي محمد حكمت محمود .
التمييز عليهما - المدعى عليهما - / ٠١ وزير البلديات / إضافة لوظيفته وكيله الموظف
الحقوقي عباس طارش عباس .
٢. مدير بلدية الديوانية / إضافة لوظيفته وكيله الموظف
الحقوقي سمر جواد كاظم .

الادعاء:

ادعى وكيل المدعى (التمييز) / إضافة لوظيفته أمام محكمة القضاء الإداري في الدعوى المرقمة ٢٧٠ / ق / ٢٠٠٩ المقامة على المدعى عليهما (التمييز عليهما) بأنه سبق للمدعى عليه ان رفض تخصيص قطعة الارض المرقمة (٣٦ / ٩ م) ابو صالح المشيد عليها مرآب الديوانية الى شركة موكله وبتاريخ ١٠ / ١١ / ٢٠٠٩ نظم أمام مدير بلدية الديوانية حيث رفض الاستجابة للنظم وبالتالي طلب إلزامهم بالغاء قرارهم برفض تخصيص القطعة تنفيذاً لقرار المرقم (١٢٧ / ١٩٩٤) الصادر من مجلس قيادة الثورة المنحل ونتيجة للمرافعة الحضورية العلنية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٢ / ٤ / ٢٠١٠ حكماً يقضي برد دعوى المدعى إضافة لوظيفته وقيد الرسم المدفوع إيراداً لخزينة الدولة مع تحميله اتعاب محاماة وكيله المدعى عليهما الاول والثاني ولعدم قناعة المدعى بالحكم فقد بادر الى الطعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بالاحتة المدفوع عنها الرسم في ١٨ / ٥ / ٢٠١٠ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها.

(٢-١)



القرار :

لدى التدقيق والمداولة وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون حيث سبق للمدعي (المميز) ان اقام الدعوى المرفقة ٧٧٢/ب/٢٠٠٨ لدى محكمة بداية الديوانية بنفس المأل وانتهت الى ردها من محكمة استئناف الديوانية واكتسب الحكم الدرجة القطعية بتصديقه من محكمة التمييز الاتحادية ورد طلب تصحيح القرار التمييزي بالعدد ٢٧١٣/٢٠٠٩ في ٣٠/٨/٢٠٠٩ فلا يحق للمدعي (المميز) إقامة الدعوى مجدداً أمام محكمة القضاء الإداري اذا لا يجوز قبول دليل ينقض حجية الاحكام الصادرة من المحاكم العراقية التي حازت درجة اليات وتكون تلك الاحكام حجة بما فصلت فيه من الحقوق اذا اتحدت اطراف الدعوى ولم تتغير صفاتهم وتعلق النزاع بذات الحق محلاً وسبباً حسبما نصت عليه الاحكام الواردة في المادتين (١٠٥ و ١٠٦) من قانون الاثبات المرقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩. وحيث ان محكمة القضاء الإداري قد التزمت بوجهة النظر القانونية المتقدمة وقضت برد الدعوى مع تحميل المدعي إضافة لوظيفته المصاريف وأتعاب المحاماة فقد لفتن حكمها بالصواب قرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية مع تحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ١٦/٨/٢٠١٠.

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السايدي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
مخاتيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو الثمن